أثر تطبيق قانون النقد و القرض 03 – 11 على تنافسية وأداء في الجهاز المصرفي الجزائري 2004 – 2008

ملخص

يتلخص موضوع هذه الورقة في تناول تقييم أداء الصناعة المصرفية الجزائرية خلال الفترة 2004– 2008 وهي فترة تطبيق قانون النقد و القرض 03–11 الصادر بالجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية في 26 أوت/ أغسطس 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد و القرض 90 – 10، قصد تحليل تأثير هذا القانون (الذي يشكل أحد أهم عناصر البيئة الخاصة للصناعة المصرفية الجزائرية) على أداء المؤسسات المتنافسة في السوق المصرفية من جهة وأدائها الكلي من جهة أخرى. لهذا الغرض تضمنت عينة الدراسة ستة بنوك تجارية للتعبير عن الأداء الكلي للقطاع البنكي هي بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR، القرض الشعبي الجزائري CPA، البنك الوطني الجزائري BNA، بنك التنمية المحلية BDL،الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP-Banque وبنك البركة الجزائري. إن أهم ما ميز القطاع البنكي الجزائري خلال هذه الفترة هو ارتفاع عوائق الدخول إلى السوق التي كانت تشريعية و تنظيمية في مجملها، إضافة إلى استقرار الهيكل السوقي الذي أثر معنويا على الأداء الكلي في القطاع وضآلة تأثير الاستراتيجيات التنافسية على تنافسية القطاع نظرا للجمود الذي ميزها.

الكلمات المفتاحية: تقييم، أداء، الصناعة المصرفية الجزائرية، الاستراتيجيات التنافسية.

د. عقبة سحنون

كلية الاقتصاد والشريعة
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
الجزائر

Résumé

Cet article porte sur l'évaluation de la performance de l'industrie bancaire algérienne durant la période 2004-2008 relative à l'application de l'ordonnance présidentielle 03-11 délivrée au JORDP le 26août2003 modifiant et complétant la loi de monnaie et crédit de l'année 1990. Pour analyser les incidences de cette dernière sur la performance des institutions bancaires concurrentes et la performance macro-économique du secteur, on a évoqué les rapports d'activité et les états financiers de six banques reflétant la part prépondérante des actifs bancaires en Algérie, à savoir : La BADR banque, le CPA, la BDL, la BNA, La CNEP-banque et la banque EL-BARAKA d'Algérie.

Mots clés : Evaluation, Performance, Industrie bancaire algérienne, Stratégies concurrentielles.

مقدمة

لقد أضحى تقييم أداء المؤسسات المصرفية والأنظمة المصرفية ومتابعة تطور نشاطاتها الشغل الشاغل للعديد من الهيئات والمنظمات الاقتصادية وغير الاقتصادية المحلية والعالمية، فالبنوك تعتبر الأداة المحورية لتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى في اقتصاديات الاستدانة عبر أدواتها المختلفة وهذا لا يعني أنها تفتقد لهذا الدور في اقتصاديات الأسواق المالية المعتمدة على التمويل المباشر واللاوساطة المصرفية في

حين يكمن اختلاف دورها في قيامها بإصدار الأوراق المالية وتقديم الاستشارات وقيامها بكثير من عمليات التحليل المالي وتقييم المشاريع الاستثمارية.

في هذه الدراسة حاولنا تسليط الضوء على تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري بعد تعديل قانون النقد والقرض 90–10 واستبداله بالأمر 03–11 خاصة فيما يتعلق بجوانب تشديد الرقابة واستحداث الهيئات والمؤسسات المنوطة بهذه العملية وقد امتدت هذه الدراسة منذ دخول الأمر 03–11 حيز التنفيذ إلى غاية سنة 2008، وهو ما يشكل (الجانب التشريعي للجهاز المصرفي) أهم عناصر البيئة الداخلية للصناعة المصرفية الجزائرية.

- **إشكالية الدراسة:**

تتلخص إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف كان أداء الجهاز المصرفي الجزائري وتنافسيته بعد تعديل قانون النقد والقرض 90-10 واستبداله بالأمر 03 – 11 ؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية بعض التساؤلات الفرعية نوجزها في الآتي:

- ما تأثير تطبيق الأمر 03-11 على الأداء الكلي للقطاع المصرفي ؟
- ما علاقة هيكل السوق المصرفية بالربحية في القطاع المصرفي في الفترة 2004 – 2008 ؟
- كيف كان أداء البنوك المتنافسة في فترة تطبيق الأمر 03 – 11 ؟

- **فرضيات الدراسة:**

لوضع البحث في قالبه المنهجي اقترحنا الفرضيات التالية:

- تميز أداء القطاع المصرفي خلال الفترة 2004-2008 بمواكبة السياسة الاقتصادية العامة للدولة الجزائرية.
- كان أثر هيكل السوق المصرفية على أدائها في فترة تطبيق قانون 03-11 محدودا نظرا للإطار الجديد الذي تمارس فيه المهن المصرفية.
- تميز أداء البنوك عينة الدراسة بالاستقرار والحفاظ على نفس توزيع الحصص السوقية.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية دراسة تأثير التغير في الإطار التشريعي للبيئة البنكية الجزائرية على أداء المؤسسات البنكية المتنافسة، في الوقوف على أهم متغيرات قانون النقد والقرض المعمول به في الجزائر خلال الفترة 2004-2008 وهو ما يمكن من تقييم الأداء الكلي للقطاع المصرفي، وأهم آثاره على تنافسية المؤسسات المالية والبنكية خلال هذه الفترة.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف دراسة أثر تطبيق قانون النقد والقرض 03-11 على أداء القطاع البنكي في الجزائر، إلى:

- الاطلاع على أسباب تعديل قانون النقد والقرض 90-10 بالأمر الرئاسي 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.
- تحليل النتائج الكلية للقطاع خلال الفترة التي تلت تطبيق الأمر 03-11 وتحديدا القترة 2004-2008.
- تحليل الأداء التنافسي للوحدات البنكية محل الدراسة خلال فترة تطبيق الأمر 03-11.

- **خطة الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المفسرة لها واختبار الفرضيات الموضوعة اقترحنا خطة العمل التالية:

- تقييم الأداء الكلي للقطاع المصرفي في الفترة 2004 – 2008.
- هيكل السوق وعلاقته بالربحية في الجهاز المصرفي الجزائري في ظل قانون 03 – 11.
- تطبيق نموذج Dupond على البنوك عينة الدراسة في الفترة 2004 – 2008.

تجدر الإشارة إلى أن البيانات المعتمدة في هذه الدراسة هي بيانات عينة من البنوك الجزائرية ذات الوزن الأكبر وهي BNA, CPA, BADR, CNEP-B, BDL, BARAKA إذ شكلت مجتمعة ما يفوق 70 % من إجمالي النشاط المصرفي في الفترة 2004 – 2008 ، كما يجدر بنا التنويه أن اعتماد نموذج DUPOND لدراسة أداء البنوك المتنافسة جاء نظرا لطبيعة البيانات المحصلة وتوافقها مع متطلبات هذا النموذج.

أولا : تقييم الأداء الكلي للقطاع المصرفي الجزائري في الفترة 2004 – 2008

يعبر تقييم الأداء الكلي للقطاع المصرفي (السوق المصرفية) عن مدى توافق التشريع المطبق والموضوع من قبل السلطة النقدية مع متطلبات السوق من حيث آليات

العمل وسياسات تنظيم المنافسة بين المتعاملين والحفاظ عليها قصد الاستفادة من مزاياها وتفادي الوضعيات الاحتكارية التي تؤدي إلى ارتفاع العمولات المصرفية وأسعار الفائدة واتجاه الاستراتيجيات التنافسية نحو إعاقة المنافسين المحتملين و ابتعادها عن الابتكار وتحسين خدمة العملاء.

تجدر الإشارة، قبل الشروع في تحليل أداء السوق المصرفية، إلى أن الأسباب الكامنة وراء تعديل قانون النقد و القرض 90-10 بعد 13 سنة من التطبيق تمثلت أساسا في عدم احترام كثير من البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية والخاصة النشطة في الجزائر خلال الفترة 1990-2002 لمعايير السلامة المصرفية التي تضمنها التنظيم الاحترازي للسياسة النقدية التي تبناها بنك الجزائر، والتي انتهت بصدمة مصرفية حادة ميزها إصدار اللجنة المصرفية قرارات بسحب رخص بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، وإنذار مجموعة من هذه المؤسسات لتلبية متطلبات السلامة المصرفية المعمول بها حسب تعليمات بنك الجزائر ابتداء من سنة 2003.

سيتم اعتماد المؤشرات التالية لتقييم أداء السوق المصرفية الجزائرية خلال الفترة 2004–2008؛ نمو العرض النقدي و نمو الحصة السوقية الإجمالية،

1 – نمو المعروض النقدي :

لمعرفة درجة نمو المعروض النقدي في السوق المصرفية الجزائرية خلال الفترة 2004–2008، سنتعرض لدراسة تطور معدلات نمو المجمعين النقديين M1 و M2 باعتبار أنها يضمان الودائع الجارية و الودائع الآجلة التي تتحكم البنوك في تغيراتها عبر آلية مضاعف الائتمان. الجدول رقم (01) يبين تطور أحجام هذين المجمعين وكذا معدلات نموهما السنوية عبر الفترة 2004–2008.

الجدول رقم (1) : تطور العرض النقدي خلال الفترة 2004 – 2008

الوحدة : مليون دج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
M1	2160.5	2422.7	2766.5	3322.5	3710.3
نمو M1 %	32.51	12.14	14.19	20.10	11.67
M2	3738.0	4164.9	4337.6	5517.3	6519.6
نمو M2 %	11.44	11.42	4.15	27.20	18.17

المصدر: سحنون عقبة "المنافسة في الجهاز المصرفي الجزائري من خلال قوانين النقد والقرض في الفترة 1990-2003" ماجستير علوم اقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2009، ص 183.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل نمو المجمع M1 أكبر من معدل نمو M2 على طول الفترة 2004–2006 ، خلافا لما كان عليه الوضع خلال فترة تطبيق قانون 90 – 10 (01)، إلا أنه في سنتي 2007 و2008 عاد معدل نمو M2 ليتجاوز معدل نمو M1 وبلغ معدل النمو السنوي المتوسط للنقود M1 نسبة 14.48 % مقابل نمو

متوسط لـ M2 بلغ معدله 14.92 % سنويا.

تدل معدلات النمو المرتفعة للنقود M1 على ارتفاع السيولة لدى المصارف التجارية وكذا لدى المتعاملين الاقتصاديين مع اهتزاز ثقة المودعين في الجهاز المصرفي بعد إفلاس عدد من المؤسسات المالية والمصرفية الشيء الذي يفسر ارتفاع التضخم خلال سنة 2004 إلى ما فوق المعدل المستهدف (02)، أما ارتفاع الودائع الآجلة ومنه المجمع النقدي M2 خصوصا مع نهاية فترة الدراسة (سنتي 2007 و2008) فيعكس تنامي الوعي الادخاري وثقة المودعين في الجهاز المصرفي ولو بشكل نسبي كما يعكس اتجاه البنوك نحو تحقيق أرباح أكبر من خلال توظيف أموال المودعين لأجل (03). الشكل الموالي يوضح تطور معدلات نمو المجمعين النقديين M1 وM2 خلال فترة تطبيق الأمر 03–11.

الشكل رقم (1) : تطور معدلات نمو المجمعين M1 و M2 خلال الفترة 2004 – 2008

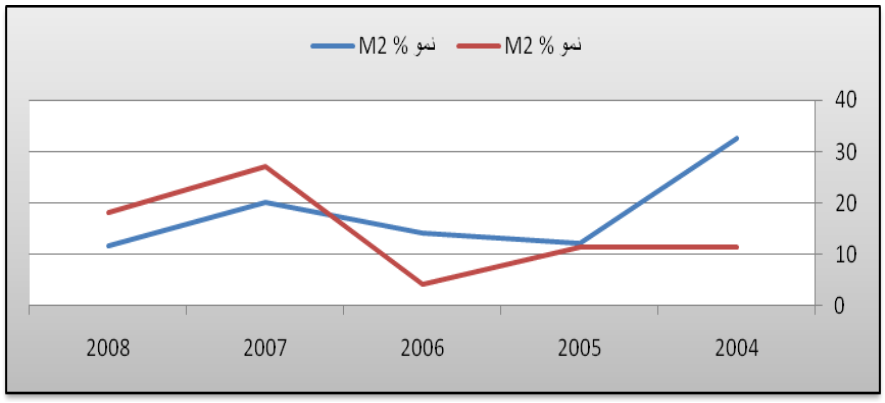

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول (1).

2 – نمو الحصة السوقية الإجمالية:

نستعرض في هذه النقطة تطور الحصيلة الإجمالية للقروض الممنوحة في السوق المصرفية الجزائرية في فترة تطبيق قانون النقد والقرض 03–11، الجدول التالي يوضح ذلك بالتفصيل.

الجدول رقم (2) : تطور الحصة السوقية الإجمالية في الفترة 2004 – 2008
الوحدة : مليار دج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
حجم الحصة السوقية	1514.4	839.0	919.3	1201.1	1338.0

معدل النمو %	- 16.03	- 44.60	9.57	30.65	11.40

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على: الطيب ياسين "الكفاءة المصرفية في البنوك الجزائري" أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

نلاحظ أنه في بداية فترة تطبيق قانون 90 – 10 تراجعت الحصة السوقية الإجمالية للصناعة المصرفية في الجزائر من 1803.6 مليار دج سنة 2003 إلى 839 مليار دج سنة 2005 ، غير أنها عاودت الارتفاع لغاية 1338.0 مليار دج نهاية سنة 2008 ، ومرد الانخفاض في السنوات الأولى للدراسة هو القيم السالبة لقيم القروض للدولة ولإعادة التمويل من البنك المركزي أي صافي الأصول الداخلية للبنك المركزي (04)، إلا أنه ومع إطلاق برنامج دعم النمو 2005 – 2009 عاودت الحصة السوقية الإجمالية اتجاهها نحو الارتفاع بمعدلات متزايدة وصلت إلى 30.65 % كأقصى معدل نمو سنة 2007، وعموما يمكن القول أن النشاط المصرفي في هذه المرحلة واكب السياسة الاقتصادية العامة في الجزائر مرتفعا مع ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي التي أحدثها إطلاق البرنامج الخماسي 2005–2009، مما يؤثر على حقيقة المنافسة واستقلالية البنوك التجارية في توجهها نحو القطاعات المختلفة واكتفائها بتمويل أهم القطاعات التي تمحور حولها هذا البرنامج وهي قطاع البناء والأشغال العمومية وإلى حد ما القطاع الزراعي (05).

بالنظر إلى معدلات نمو الحصة السوقية نجد أن متوسطها عبر الفترة 2004–2008 بلغ 0.03- % ولم يكن متوافقا مع معدلات النمو الاقتصادي التي بلغ متوسطها خلال نفس الفترة 5.1 % ، هذا يقود إلى استنتاج أن جمهور المتعاملين الاقتصاديين لا يعتمد بالأساس على التمويل المصرفي لإنجاز المعاملات والمشاريع الاقتصادية في ظل التفضيل النقدي من قبل المتعاملين وإمكانية الاستفادة من الائتمان التجاري المتاح من طرف الخزينة خصوصا فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية (06)، يمكن توضيح علاقة النشاط الاقتصادي بالائتمان المصرفي من خلال بيانات الجدول التالي: الجدول رقم (3) : مضاعف القروض للفترة 2004 – 2008

الوحدة: عدد المرات

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
Multi Crédit	4.05	8.96	8.71	7.05	6.67

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول 02 .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مضاعف الناتج المحلي الخام للقروض (Multi Crédit) بقي متذبذبا على طول الفترة 2004–2008 بين 4.05 كأدنى قيمة سنة 2004 و8.96 كأعلى قيمة سنة 2005، بمتوسط سنوي قدره 7.09 خلال هذه الفترة، وعموما فقد اتجه هذا المؤشر نحو الارتفاع مع بداية تطبيق قانون النقد والقرض 03–11 ثم عاود الانخفاض ليستقر سنة 2008 عند 6.67.

وبمقارنة النتائج مع ما كانت عليه من قيم مضاعف القروض خلال فترة تطبيق

قانون 90–10 نجد أن قيم هذه الفترة كانت أقل مما هي عليه الآن ، أي أن الفجوة تتسع بين حجم القروض و حجم الناتج المحلي الخام الشيء الذي يعني ضعف مواكبة النشاط المصرفي للنمو الاقتصادي الحاصل في الاقتصاد الوطني من جهة و كذلك الطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري المعتمد بالأساس على العائدات النفطية التي ساهمت في رفع الناتج المحلي الخام (التي بلغت أوجها سنتي 2007 و 2008) من جهة أخرى (07).

ثانيا : هيكل السوق وعلاقته بالربحية في الجهاز المصرفي الجزائري في ظل قانون 03-11

نحاول فيما يأتي معرفة تأثير هياكل السوق المصرفية على ربحية القطاع المصرفي في الفترة 2004–2008 بدءا بربط مؤشر التركيز برقم الأعمال ثم الاطلاع على علاقة عوائق الدخول بربحية السوق المصرفية.

1 – علاقة التركيز برقم الأعمال في الفترة 2004 – 2008 :

يفترض أن تكون العلاقة بين مؤشر التركيز ورقم الأعمال طردية، نظريا يعكس ارتفاع مؤشر التركيز عائقا مرتفعا لدخول الصناعة المصرفية مما يجعل المؤسسات المصرفية القائمة تستفيد من مزايا الاحتكار وترفع رقم أعمالها من خلال رفع أسعار منتجاتها وخدماتها، فيما يلي سنرى ما هو نوع العلاقة ودرجة شدتها في السوق المصرفية الجزائرية أثناء تطبيق قانون 03–11 بالاعتماد على مؤشر هيرشمان-هرفندال (08) وإجمالي رقم أعمال البنوك الستة عينة الدراسة.

الجدول رقم (4) : العلاقة بين مؤشر التركيز ورقم الأعمال للبنوك الستة عينة الدراسة 2004 – 2008 الوحدة : مليون دج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
H (%)	21.3	21.4	27.8	21.6	21.5
رقم الأعمال الإجمالي	1685690	1769923	1948406	1974507	2019692

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول (3) والجدول (4) .

من خلال تحليل بيانات الجدول أعلاه بواسطة تقنية الانحدار الخطي لرقم الأعمال كمتغير تابع على مؤشر التركيز كمتغير مستقل وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 13.0، تبين أن العلاقة بين المتغيرين طردية لكنها ضعيفة جدا إذ بلغ معامل الارتباط لبيرسون 2.06 % مما يعني أن أقل من 1 % من تغيرات رقم الأعمال الإجمالي مردها إلى مؤشر التركيز أما بقية التغيرات أي 99 % فمردها إلى عوامل أخرى غير مؤشر التركيز، وهذا منطقي جدا في ظل تنامي رقم الأعمال الإجمالي للبنوك عينة الدراسة مع بقاء معدل التركيز مستقرا عند حدود 21 % الأمر الذي يعكس هيمنة بعض البنوك النشطة في السوق المصرفية الجزائرية وهي البنوك العمومية على أغلب الحصة السوقية المصرفية التي يحسب على أساسها مؤشر التركيز.

2 – تأثير عوائق الدخول على ربحية القطاع في الفترة 2004 – 2008 :

في هذا البند سنحاول معرفة مدى مساهمة ارتفاع عوائق دخول السوق المصرفية أو انخفاضها في زيادة أرباح المؤسسات المصرفية القائمة عبر التطرق إلى علاقات ثنائية بين ربحية القطاع من جهة وأحد المتغيرات المتمثلة في المزايا المطلقة للتكاليف وتمييز المنتجات و سعر الحد من جهة ثانية؛

2 . 1 – علاقة المزايا المطلقة للتكاليف بربحية القطاع المصرفي :

من خلال دراستنا للتكاليف الخاصة بالبنوك عينة الدراسة تبين أنها كانت أكثر استقرارا في الفترة 2004–2008 مما كانت عليه في فترة تطبيق قانون النقد والقرض 90–10 (09)، فيما يأتي سنرى تأثير ذلك على أرباح البنوك عينة الدراسة مجتمعة.

الجدول رقم (5): تطور مؤشر التكاليف إلى رقم الأعمال وعلاقته بربحية القطاع المصرفي في الفترة 1994 – 2003

الوحدة : نسب مئوية

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
تطور التكاليف	6.04	6.01	3.03	- 0.83	- 0.11
تطور الأرباح	4.14	4.95	10.40	1.43	2.39

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على: سحنون عقبة، مرجع سبق ذكره، ص 194.

من خلال تحليل البيانات بواسطة تقنية الانحدار الخطي بين معدل تطور الأرباح كمتغير تابع و معدل تطور التكاليف كمتغير مستقل، وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 13.0 وجدنا أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية متوسطة حيث بلغ معامل الارتباط لبيرسون 41.46 % أي أن 17.18 % من تغيرات معدل تطور الأرباح مرده التغير في معدل تطور التكاليف والباقي راجع لعوامل أخرى.

إن العلاقة الطردية بين المتغيرين تعني أن زيادة رقم الأعمال للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2004–2008 صحبه تطور مهم في حجم تكاليف هذه البنوك لكنه لم يتجاوز معدل نمو رقم الأعمال لذلك ارتفعت الأرباح مع كل زيادة في التكاليف، وهذا دليل على الاتجاه التوسعي الذي انتهجته المصارف الجزائرية في فترة تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي (10)، أي أن التكاليف تمثلت في تكاليف رأسمالية استثمارية وليست مجرد تكاليف استغلالية.

2 . 2 – علاقة تمييز المنتجات بالربحية في الجهاز المصرفي :

سنحاول فيما يلي ربط الإنفاق للبحث والتطوير بحجم الأرباح لمعرفة مدى مساهمة تمييز الخدمات المصرفية في رفع أرباح البنوك عينة الدراسة، الجدول الموالي يلخص

النتائج المحصلة.

الجدول رقم (6): تطور الإنفاق للتطوير وعلاقته بالربحية في البنوك عينة الدراسة 2004 – 2008 الوحدة : مليون دج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
الإنفاق للبحث والتطوير	13866.395	23306.880	35172.852	38825.442	17019.158
إجمالي الأرباح	1613636	1693538	1869707	1896463	1941732

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول (5) والمرجع السابق، ص 196.

بالمعالجة الإحصائية للبيانات الواردة أعلاه باستخدام برنامج SPSS 13.0 من خلال تقنية الانحدار الخطي لإجمالي الأرباح كمتغير تابع للإنفاق على البحث والتطوير (المتغير المستقل) وجدنا أن معامل الارتباط يساوي 50.7 % مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين موافقة لما هو نظري (طردية) و متوسطة الشدة، وهذا يدل على أن 25.7 % من تغيرات إجمالي الأرباح للبنوك عينة الدراسة مرده التغيرات في حجم الإنفاق للبحث والتطوير في ظل ثبات العوامل الأخرى المؤثر في حجم الأرباح.

الملاحظ في نهاية فترة تطبيق قانون 03–11 أن الإنفاق للبحث والتطوير انخفض بنسبة 56 % في الحين الذي ارتفعت فيه الأرباح بـ 2.4 % مما يشكك في صحة العلاقة بين المتغيرين من جهة ومن جهة أخرى يرجع الارتفاع الكبير في حجم الإنفاق للتطوير سنوات 2005 ، 2006 و2007 إلى مواكبة البنوك لمسعى البنك المركزي في تركيب و تشغيل نظامي ARTS و ATCI للتسوية الفورية والمقاصة الإلكترونية والتي بالفعل ساهمت في تسريع وتيرة العمليات خصوصا بين البنوك ووفرت للبنوك إمكانية تحقيق أرباح في مدة زمنية أقل (11).

2 . 3 – علاقة سعر الحد بالربحية في السوق المصرفية الجزائرية :

يؤثر ارتفاع سعر الحد على ربحية القطاع من جانبين اثنين، الأول يؤدي إلى زيادة الأرباح نظرا لعائق الدخول المرتفع الناجم عن ارتفاع سعر الحد و استفادة البنوك القائمة من مزايا الاحتكار (12)، أما الثاني فيؤدي إلى انخفاض الأرباح نظرا لوضع البنوك القائمة أسعارا لا تغري منافسين جددا بالدخول مما يخفض هامش الربح للوحدة الواحدة، وبالتالي انخفاض الحجم الكلي للأرباح، فيما يأتي نحاول معرفة أي الجانبين أكثر واقعية في السوق المصرفية الجزائرية بالاعتماد على معطيات المصارف عينة الدراسة التي شكلت أغلب الحصة السوقية في الفترة 2004 – 2008 (13).

الجدول رقم (7) : علاقة سعر الحد بالأرباح في السوق المصرفية 2004 – 2008 الوحدة : مليون دج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008

سعر الحد %	4.27	4.32	4.04	3.95	3.86
إجمالي الأرباح	1613636	1693538	1869707	1896463	1941732

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول (6) و: الطيب ياسين، مرجع سابق، ص 187.

الشيء الملاحظ من الجدول السابق أن انخفاضات متكررة في الهامش المصرفي (الذي يعبر عن سعر الحد) رافقتها ارتفاعات متتالية في الحجم الإجمالي للأرباح ، مما يوحي بوجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

باستخدام تقنية الانحدار الخطي عبر البرنامج SPSS 13.0 بين حجم الأرباح كمتغير تابع لسعر الحد (المتغير المستقل) وجدنا أن معامل الارتباط يساوي 94.85- % أي أن العلاقة بين المتغيرين عكسية وقوية جدا، هذا يعني أن انخفاض الهامش المصرفي دفع الأرباح للارتفاع في ظل عدم دخول منافسين حقيقيين للسوق المصرفية الجزائرية خلال الفترة 2004–2008 ونظرا للمرونة الكبيرة التي تمتاز بها الخدمة المصرفية التي عززها التوجه الاقتصادي العامة للدولة الجزائرية، ويمكن القول أن 90 % من تغيرات الحجم الكلي للأرباح مردها التغير في سعر الحد بثقة قدرها 95 %.

أخيرا، سنحاول وضع نموذج خطي متعدد المتغيرات لربط أداء السوق المصرفية (ربحية السوق) بهيكلها (عوائق الدخول مجتمعة)، الجدول التالي يلخص البيانات اللازمة لذلك.

الجدول رقم (8):علاقة عوائق دخول السوق المصرفية بربحيتها 2004 – 2008

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
TC	72054	76385	78699	78044	77960
INOVA	13866.395	23306.880	35172.852	38825.442	17019.158
P Limite	4.27	4.32	4.04	3.95	3.86
الربح الإجمالي	1613636	1693538	1869707	1896463	1941732

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على الجداول (6)،(7).

بمعالجة البيانات أعلاه بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS 13.0 عن طريق استخدام تقنية الانحدار المتعدد بين حجم التكاليف و مخصصات التطوير وسعر الحد كمتغيرات مستقلة و بين الحجم الإجمالي لأرباح البنوك عينة الدراسة كمتغير تابع لها تحصلنا على النموذج الموالي (14):

Bénéfices = 1802542 + 26.309 TC – 1.3 INOVA – 483764 P.LIMITE

t (11.694) (16.847) (- 4.179) (- 35.122)

بمقارنة قيم t المحسوبة بالقيمة الجدولية $t_{TAB\ (1\ ,\ 95\ \%)}$ ، تبين أن قيم t لمخصصات التطوير أقل من القيمة الجدولية (12.706) وعلى ذلك فإنه لا يوجد تأثير معنوي لمخصصات التطوير على الأرباح الإجمالية في السوق المصرفية خلال الفترة 2004 – 2008 وبلغت قيمة الاحتمال 0.15، و يمكن حذف هذا المتغير من النموذج.

بعد إجراء التعديلات اللازمة تحصلنا على النموذج التالي :

Bénéfices = 1894329 + 33002 TC – 445089 P.LIMITE

t (14.069) (22.901) (21.227)

نلاحظ أن قيم t المحسوبة كلها أكبر من القيمة الجدولية $t_{TAB\ (2\ ,\ 95\ \%)}$ مما يعني أن لكل هذه المتغيرات (أي ذات المعنوية الكلية) تأثير ذو دلالة إحصائية على الأرباح في السوق المصرفية خلال فترة تطبيق الأمر 03–11، وبلغ معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع 93- % مما يعكس علاقة قوية وعكسية بين التكاليف الكلية وسعر الحد وبين حجم الربح الإجمالي أي أن 86.5 % من تغيرات الحجم الإجمالي للربح مردها التغيرات في التكاليف الإجمالية وسعر الحد والباقي راجع لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج بثقة قدرها 95 %، وقد شكلت التكاليف الكلية 22 % من معامل الارتباط بينما شكل سعر الحد 78 % الباقية، وقدر الخطأ المعياري بـ 51,09 مليون دج و يعتبر هذا مقبولا في ظل القيم الكبيرة للهامش المصرفي المقدر بآلاف ملايير الدينار.

ثالثا : تطبيق نموذج Dupond على البنوك عينة الدراسة في الفترة 2004 – 2008

لمعرفة أثر السلوك الاستراتيجي التنافسي للبنوك العاملة في القطاع المصرفي الجزائري، سوف نطبق نموذج Dupond (متضمنا مؤشر العائد على حقوق الملكية، مضاعف حق الملكية، العائد على الأصول، إنتاجية الأصول وهامش الربح) على نفس المجموعة من البنوك التي اعتمدنا على بياناتها لتقدير مختلف المؤشرات التي تطرقنا إليها باعتبار أنها تمتلك الحصة السوقية الأكبر خلال الفترة 2004–2008.

1 - العائد على حقوق الملكية ROE: فيما يلي سنرى أي البنوك من ضمن عينة الدراسة حقق مردودية مالية مرضية، أي مؤشر الربح الصافي إلى مجموع الأموال الخاصة للمصرف.

الجدول رقم (9) : العائد على حقوق الملكية ROE في الفترة 2004 – 2008
الوحدة : نسب مئوية

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط
BNA	2.786	2.412	1.749	4.385	3.344	2.935
CPA	5.836	2.017	4.716	3.584	11.310	5.493
BADR	5.390	8.234	2.776	1.074	12.584	6.012
BDL	0.610	3.059	2.359	0.394	6.232	2.531

CNEP-B	1.204	1.768	5.635	2.484	1.201	2.458
BARAKA	32.014	39.46	21.190	29.011	40.675	32.470

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على ميزانيات البنوك عينة الدراسة .

الملاحظ من بيانات الجدول أن مؤشر العائد على حقوق الملكية اتجه نحو الارتفاع في كل البنوك عينة الدراسة عدا CNEP-B الذي حافظ على نفس المتوسط تقريبا ، واحتل الصدارة بأخذ العائد على حقوق الملكية كمعيار للترتيب بنك البركة بمتوسط مردودية مالية قدر بـ 32.47 % محققا أعلى عائد على حق الملكية سنة 2008 بواقع 40.575 % وأدنى عائد سنة 2006 بـ 21.019 % ، تلاه بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بمتوسط مردودية مالية مقداره 6.012 % بعدما احتل المرتبة الأخيرة في فترة تطبيق قانون 90 – 10 من حيث العائد على حقوق ملكيته، في المرتبة الثالثة جاء بنك CPA الذي ارتفع متوسط عائده على حقوق الملكية من 2 % في الفترة 1994 – 2003 إلى 5.493 % في الفترة 2004 – 2008، بعده بنك BNA بمتوسط قدره 2.935 % فاقدا بذلك الرتبة الثالثة التي حققها في الفترة السابقة ، المركز الخامس احتله بنك BDL كما في الفترة السابقة بمتوسط مردودية مالية 2.531 % في حين حصل بنك CNEP-B على المركز الأخير بـ 2.458 % كمتوسط مردودية مالية خلال فترة تطبيق الأمر 03 – 11 (15) .

من المعلوم أن المردودية المالية (ROE) هو محصلة مؤشرين آخرين هما مضاعف حق الملكية (EM) والعائد على الأصول (ROA)، فيما يأتي نحاول الإطلاع على أي المؤشرين ساهم بنسبة أكبر في رفع العائد على حقوق الملكية.

2 – مضاعف حق الملكية EM : مضاعف حق الملكية هو معكوس ذراع الرافعة المالية أي هو حاصل قسمة الأموال الخاصة على مجموع الديون الاستثمارية (16) ، الجدول الموالي يوضح تفصيل هذا المؤشر لكل البنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2004–2008.

الجدول رقم (10) : تطور مضاعف حق الملكية في البنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2004 – 2008

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط
BNA	12.268	15.971	15.902	17.129	13.703	14.995
CPA	11.202	12.609	13.870	11.096	15.534	12.862
BADR	12.251	13.476	13.158	15.348	15.809	14.008
BDL	15.310	16.447	14.931	13.140	13.578	14.681
CNEP-B	11.363	11.945	14.411	14.115	13.195	13.006
BARAKA	6.943	5.798	5.678	6.775	5.819	6.203

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على ميزانيات البنوك عينة الدراسة .

الملاحظ من الجدول أعلاه أن مضاعف حق الملكية بقي مرتفعا في جميع البنوك العمومية على طول فترة الدراسة مما يدل على أن هذه البنوك لا تنتهج سياسة الاقتراض كمصدر أساسي لتمويل أصولها المختلفة ، على عكس بنك البركة الذي تدنى فيه هذا المؤشر إلى حدود 6.2 % كمتوسط خلال الفترة 2004 – 2008 مما يعني أن هذا البنك أكثر مخاطرة من بقية البنوك إلا أنه أكثر استفادة من مزايا الرفع المالي المتعلقة أساسا بالوفر الضريبي الناجم عن الاقتراض وهو ما يفسر ارتفاع مؤشر العائد على حقوق الملكية بالنسبة للمساهمين فيه على عكس البنوك الأخرى التي ضيعت إمكانية رفع ربحيتها المالية من خلال الرفع المالي ولكنها تمكنت من رفعها (المردودية المالية) من خلال القيم الكبيرة لمضاعف حق الملكية و هذا يعني أن البنوك العمومية اعتمدت على مضاعف حق الملكية بينما اعتمد بنك البركة على مؤشر العائد على الأصول لرفع العائد على حق الملكية (17)، هذا ما سنتأكد منه في النقطة الموالية.

3 – العائد على الأصول ROA :

يعبر مؤشر العائد على الأصول عن كفاءة المصرف في إدارة أصوله (18) ، الجدول التالي بوضح بيانات هذا المؤشر في البنوك عينة الدراسة خلال فترة تطبيق قانون النقد و القرض لسنة 2003 .

الجدول رقم (11): العائد على الأصول خلال الفترة 2004 – 2008

الوحدة : نسب مئوية

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط
BNA	0.210	0.151	0.110	0.255	0.244	0.194
CPA	0.521	0.160	0.340	0.323	0.728	0.414
BADR	0.440	0.611	0.211	0.070	0.796	0.426
BDL	0.040	0.186	0.158	0.030	0.459	0.175
CNEP-B	0.106	0.148	0.391	0.176	0.091	0.182
BARAKA	4.611	6.805	3.732	4.282	6.990	5.284

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على ميزانيات البنوك عينة الدراسة .

كما ذكرنا في النقطة السابقة أثبت مؤشر العائد على الأصول إدارة أفضل للأصول في بنك البركة الجزائري على طول الفترة وبالتالي أظهر اعتمادا أكبر على العائد على الأصول (بلغ متوسط العائد على الأصول 5.3 %) لرفع مردوديته المالية في حين أظهرت بقية البنوك سوء إدارة للأصول فلم تتجاوز قيمة المؤشر 0.426% في بنك BADR وهو الأحسن إدارة لأصوله – بحسب المعطيات – من ضمن بقية البنوك العمومية التي اعتمدت بشكل كبير على مضاعف حق الملكية.

وجاء ترتيب البنوك من الأحسن إلى الأسوأ حسب باتخاذ هذا المؤشر كمعيار للترتيب كالآتي:

- بنك البركة في المرتبة الأولى بمتوسط عائد على الأصول 5.284%،
- بنك BADR في المرتبة الثانية بمتوسط عائد على الأصول 0.426%،
- بنك CPA في المرتبة الثالثة بمتوسط عائد على الأصول 0.414%،
- بنك BNA في المرتبة الرابعة بمتوسط عائد على الأصول 0.194%،
- بنك CNEP-B في الرتبة الخامسة بمتوسط عائد على الأصول 0.182%،
- بنك BDL في المركز الأخير بمتوسط عائد على الأصول قدره 0.175%.

بما أن مؤشر العائد على الأصول هو محصلة هامش الربح ومنفعة الأصول، سنحاول الكشف عن أيهما أكثر تأثيرا في إنتاجية الأصول، وبالتالي في العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2004–2008.

4 – منفعة الأصول UA :

يعبر مؤشر منفعة الأصول عن مدى جودة الأصول التي تختارها المؤسسة، وبالنسبة للبنوك فمنفعة الأصول هي درجة جودة الأصول المالية (بما في ذلك تقنيات التمويل المعتمدة) التي تختار المؤسسة المصرفية الاستثمار فيها، الجدول الآتي يوضح قيم منفعة الأصول خلال الفترة 2004–2008.

الجدول رقم (12): تطور منفعة الأصول في البنوك عينة الدراسة في الفترة 2004 – 2008 الوحدة : نسب مئوية

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط
BNA	6.12	4.31	5.09	8.37	7.91	6.36
CPA	13.90	9.18	8.83	6.44	19.30	11.53
BADR	10.28	13.40	8.93	23.11	19.51	15.05
BDL	0.91	4.33	4.94	13.23	10.85	6.85
CNEP-B	19.33	24.13	18.82	32.49	21.15	23.18

26.441	22.361	20.886	23.039	29.111	26.808	BARAKA

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على ميزانيات البنوك عينة الدراسة .

على عكس فترة تطبيق قانون النقد و القرض 90–10 اتجهت مؤشرات منفعة الأصول بين البنوك عينة الدراسة نحو التباين في الفترة 2004 – 2008، حيث حقق كل من البركة و CNEP-B منفعة أصول مرتفعة مقارنة ببقية المصارف بـ 26.441% و 23.18% على التوالي في حين تقاربت قيم هذا المؤشر لدى CPA وBADR من جهة في حدود 11 إلى 15% و قيمه لدى BDL و BNA عند حدود 7% من مجموع الأصول من جهة أخرى.

5 – هامش الربح PM : يوضح الجدول التالي قيم مؤشر هامش الربح في البنوك عينة الدراسة في الفترة 2004–2008

الجدول رقم (13): هامش الربح في البنوك عينة الدراسة في الفترة 2004 – 2008 الوحدة : نسب مئوية

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	المتوسط
BNA	3.431	3.503	2.161	3.047	3.085	3.050
CPA	3.748	1.743	3.851	5.016	3.772	3.591
BADR	4.280	4.560	2.363	0.303	4.080	2.831
BDL	4.396	4.296	3.198	0.227	4.230	2.555
CNEP-B	0.548	0.613	2.078	0.542	0.430	0.785
BARAKA	17.200	23.376	16.199	20.502	21.260	19.984

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول (11) والجدول (12) .

الملاحظ أن هامش الربح كان متقاربا في جميع البنوك العمومية عند مستوى 3% عدا مصرف CNEP-B الذي قدر متوسط هامشه الربحي بـ 0.785 % وبنك البركة الذي حقق أكبر هامش ربحي متوسط بواقع 20% تقريبا، والسبب في ذلك اختلاف الأدوات التمويلية المضمونة التي يتبعها هذا المصرف كالبيع بالإيجار وبيع المرابحة والمشاركة في مشاريع تنمية البنية التحتية ، مقارنة بتلك التي تعتمدها بقية البنوك عينة الدراسة.

يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها من تطبيق نموذج Dupond من خلال النقاط التالية :

- جانب الربحية : على غرار الفترة التي طبق فيها قانون النقد والقرض 90–10 حقق بنك البركة في الفترة 2004–2008 أعلى معدلات الربحية باعتماد مؤشر العائد على الأصول والعائد على الأصول وكذا هامش الربح، في حين كان CNEP-B الأقل ربحية باعتماد المؤشرات الثلاث من بين البنوك عينة الدراسة ويمكن إرجاع

ذلك إلى الحجم الكبير الذي يميز البنك إضافة إلى تشكيلة المنتجات التي يقدمها و التي تتلاءم أكثر مع كونه صندوقا للادخار قبل سنة 1998 (19).

- جانب الكفاءة : أظهرت مؤشرات التحكم في التكاليف (ROA،PM) أن بنك البركة هو الأحسن إدارة لأصوله في حين كان الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الأسوأ في إدارة أصوله للأسباب التي ذكرناها آنفا.

- جانب الإنتاجية : بين مؤشر منفعة الأصول UA تباينا في أسعار الخدمات المقدمة خلال الفترة 2004-2008، حيث تعتبر خدمات بنك البركة وبنك العقار CNEP-B الأغلى في الجهاز المصرفي الجزائري إلا أنه رغم ذلك لا تزال تشكيلة المنتجات المصرفية في السوق المصرفية الجزائرية ضيقة للغاية بغياب المشتقات المالية والنقدية فيها.

- جانب الرافعة المالية : أظهر مؤشر مضاعف حقوق الملكية EM أن بنك البركة هو أكثر البنوك ميلا للمخاطرة (خصوصا مخاطر الاقتراض) إذ اعتمد بنسب تصل إلى حدود 20% على مصادر خارجية للتمويل مستفيدا بذلك من الجانب الإيجابي للرفع المالي، في حين أن البنوك العمومية بقيت متحفظة واستخدمت أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها ولم تتجاوز فيها نسبة المديونية الـ 10% على طول الفترة 2004 – 2008 مضيعة بذلك رفع ربحيتها عن طريق الاستفادة من مزايا الرفع المالي ومحققة جانب أمان مرتفع جدا يمكنها من الحفاظ على ولاء عملائها في ظل وسطية تكاليف خدماتها (20).

الجدول الموالي يلخص ترتيب المصارف حسب كل مؤشر خلال فترة تطبيق قانون 03 –11 :

الجدول رقم (14) : ترتيب البنوك حسب معايير نموذج Dupond

المؤشرات	الربحية	الكفاءة	الإنتاجية	الرافعة المالية
BNA	4	6	6	1
CPA	3	5	4	5
BADR	2	4	3	3
BDL	5	3	5	2
CNEP-B	6	2	2	4
BARAKA	1	1	1	6

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجداول (9)، (01)، (11)،(12) و(13) .

بالاعتماد على طريقة الخبراء (Delphi) لترتيب البنوك عينة الدراسة جاء الترتيب العام من الأحسن إلى الأسوأ كالآتي: بنك البركة الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك التنمية المحلية القرض

الشعبي الجزائري وأخيرا البنك الوطني الجزائري، بثقة قدرها 80 % (21).

في الأخير، حاولنا استعراض بعض المؤشرات الصناعية (الوسطية) للسوق المصرفية الجزائرية خلال فترة تطبيق قانون النقد والقرض 03–11، ناتجة عن ربط السلوك الاستراتيجي للبنوك عينة الدراسة بالأداء المحقق خلال هذه الفترة ، الجدول يوضح ذلك.

الجدول رقم(15): المتوسطات الصناعية لنموذج Dupond في الفترة 2004 – 2008
الوحدة : نسب مئوية

المؤشرات	UA	PM	ROA	EM	ROE
2004	1.672	4.560	0.384	12.028	2.841
2005	2.000	4.431	0.392	13.569	4.320
2006	0.511	2.901	0.258	14.495	3.307
2007	0.307	4.216	0.270	14.436	3.160
2008	0.178	4.519	0.610	14.431	6.619

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على الجداول (9)، (01)، (11)، (12) و(13) .

حتى يكون أداء البنوك أفضل من المنافسين لها في السوق المصرفية الجزائرية خلال الفترة 2004–2008، يجب أن تكون بياناتها المتعلقة بنموذج Dupond أكبر من أو تساوي المؤشرات الواردة في الجدول أعلاه حسب متطلبات التحليل المالي لوضعية المؤسسات المصرفية موضوع الدراسة، وعلى ذلك يمكن استخدام هذه البيانات للتنبؤ بما ستكون عليه أوضاع السوق المصرفية وحجم الربحية فيها لوضع الإستراتيجيات التنافسية المناسبة لوضعية البنك أو البنوك محل الدراسة.

من خلال ما تقدم، يمكن القول أن الأداء قد تأثر أكثر بهيكل السوق المصرفية باعتبار أن هذا الهيكل هو من أثر في سلوك البنوك المتنافسة متبنية استراتيجيات معينة دون استراتيجيات أخرى ومن ثم على الأداء والنتائج المالية لهذه المؤسسات، وعلى العموم جاء أداء الجهاز المصرفي الجزائري ضعيفا في تمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى جراء استحواذ البنوك العمومية لأغلب الحصة السوقية الإجمالية من جهة وضيق تشكيلة منتجاتها، وعدم استقلاليتها عن محاور السياسة المالية للخزينة العامة من جهة أخرى.

الخاتمة

شهدت السوق البنكية الجزائرية تغيرات عميقة في أداء العمل المصرفي بعد صدور الأمر الرئاسي 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والمعدل لقانون النقد والقرض 90-10، بحيث ركز الإطار التشريعي المعدَّل على تعزيز السلامة المصرفية من خلال توالي تعليمات بنك الجزائر بخصوص التنظيم الاحترازي وقرارات اللجنة المصرفية القاضية بسحب الرخص من المؤسسات المالية و البنكية التي لا تستجيب لشروط الحد الأدنى لرأس المال ولا تلتزم بتحقيق المعدلات المالية المقررة بموجب هذه التعليمات.

إن هذا التوجه من قبل السلطات النقدية (أي التركيز على السلامة المصرفية) كان له أثر سلبي نسبي على تنافسية البنوك والمؤسسات المالية على الرغم من محاولة التحديث نسبيا لأداء الخدمات البنكية بتوفير البنية التحتية التكنولوجية و لو جزئيا عبر تبني نظامي المقاصة الإلكترونية و التسوية الفورية ATCI و ARTS.

بالقياس الكمي لمختلف المتغيرات التي أوردناها في هذه الدراسة، تبين أن هيكل السوق المصرفية كان الأكثر تأثرا بالتشريعات المصرفية الموضوعة خلال الفترة 2004-2008 مما جعله العنصر الأكثر تأثيرا في أداء القطاع البنكي، على عكس السلوك الاستراتيجي الذي لم يكن له تأثير يذكر باعتبار أن التشريع البنكي المعمول به لم يوله اهتماما يذكر.

بالنسبة لجانب اختبار الفرضيات الموضوعة، فقد أظهرت النتائج أن الفرضية الأولى القائلة بمواكبة السياسة النقدية والسوق المصرفية لمحاور السياسة المالية والسياسة الاقتصادية العامة صحيحة بالنظر إلى سلوك المؤشرات الاقتصادية الكلية المطلقة والنسبية التي تم التطرق إليها لتحليل مساهمة السوق المصرفية في خلق الدخل الإجمالي. أما الفرضية الثانية فتبين بعدها عن الواقع الذي أثبتته هذه الدراسة والمتمثل في كون الهيكل الذي تميزت به السوق المصرفية كان الأكثر تأثيرا على الأداء الكلي للقطاع المصرفي وكذا المؤسسات البنكية عينة الدراسة كونه محدد السلوك الاستراتيجي لها ومحدد المجالات التنافسية التي بقيت ضيقة نوعا ما في ظل الانفتاح الذي يشهده الاقتصاد الجزائري. فيما يخص الفرضية الثالثة القائلة باستقرار توزيع الحصص السوقية بين البنوك عينة الدراسة فقد تبين أنها صحيحة خصوصا من زاوية

سيطرة البنوك العمومية على أغلب الحصة السوقية طوال فترة الدراسة.

المراجع والإحالات

1 – سحنون عقبة "المنافسة في الجهاز المصرفي الجزائري من خلال قوانين النقد والقرض 90-10 و03-11" رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2009، ص 113.

2- وردة جاب الخير "السياسة الائتمانية في ظل قوانين النقد والقرض – حالة الجزائر" رسالة ماجستير غير منشورة في علوم المالية، جامعة جيجل، 2006، ص 98.

3- الطيب ياسين "قياس أداء البنوك الجزائرية حسب نموذج Dupont" مقالة منشورة في مجلة الباحث عدد 03، جامعة ورقلة، 2007، ص 81.

4- يقصد بصافي الأصول الداخلية للبنك المركزي مجموع القروض التي يمنحها البنك المركزي للدولة وللبنوك التجارية، وتعني قيمتها السالبة أن البنك المركزي يقتطع نسب الاحتياطي النظامي من البنوك التجارية ولا يعيد تمويلها نظرا للسيولة التي تتوفر عليها هذه المؤسسات المصرفية.

5- وزارة المالية: ملخص برنامج دعم النمو 2004-2009، منشورات وزارة المالية، 2004، ص ص 37- 42.

6- دار الملكية: الصفقات العمومية (قوانين وتنظيمات)، لملكية للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2000، ص 82 .

7- note de conjoncture 1er trimestre 2009, éd banque d'Algérie,2009, pp 17-22.

8- يحسب مؤشر هيرشمان وهيرفندال بجمع مربعات القيم السوقية للبنوك المتنافسة الأكثر وزنا في السوق المصرفية، أي –بعبارة أخرى- ترجيح الحصص السوقية بالحصص السوقية نفسها لإيجاد نسبة التركيز التي تدل على حدة المنافسة والحالة السائدة في السوق (إحتكار أو منافسة تامة).

9- سحنون عقبة، مرجع سابق، ص 119.

10- وردة جاب الخير، مرجع سابق، ص 163.

11- بطاهر علي "تأثير الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية على تعبئة المدخرات في الجزائر" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 259.

12- روجر كلارك: اقتصاديات الصناعة، دار المريخ للتوزيع والنشر، الرياض،ص113.

13- سحنون عقبة، مرجع سابق، ص 166.

14- مخرجات برنامج SPSS13.0 بالاعتماد على تقنية الانحدار المتعدد.
15- محمد قريشي جموعي " قياس كفاءة المؤسسات المصرفية الجزائرية في الفترة 1994 – 2003 " جامعة الجزائر، 2008 ، ص 201.
16- لرقم عبد الحفيظ: محاضرات في التحليل المالي الجزء الثاني، منشورات جامعة قسنطينة، 2001، ص 76.
17- سحنون عقبة، مرجع سابق، ص 211.
18- لرقم عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 79.
19- وردة جاب الخير، مرجع سابق، ص 69.
20- محمد قريشي جموعي، مرجع سابق، ص 249.
21- مخرجات برنامج SPSS 13.0 بالاعتماد على تقنية Delphi (ترتيب الخبراء).